البنك الأوروبي للاستثمار

في المغرب

البنك
الأوروبي
للاستثمار

بنك الاتحاد الأوروبي

الجامعة الأورومتوسطية بفاس

ريكاردو مورينيو فيليكس

نائب رئيس البنك الأوروبي
للاستثمار

«من خلال تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية الاقتصادية الحيوية في المغرب، يساهم البنك الأوروبي للاستثمار في تنمية المملكة ويساعد في ترسيخ مكانتها المتميزة بين أوروبا وأفريقيا. وبصفتنا مصرفًا أوروبيًا للمناخ، نحن نموِّل مشاريع متعددة في مجال العمل المناخي والاستدامة البيئية بما يتماشى مع اتفاقات باريس ونوفِّر في الوقت عينه الدعم المعزز للشركات وقطاع التمويل بالغ الصغر لتمكينها من النمو وتوفير فرص العمل. وندعم أيضًا النُظم الصحية في جميع أنحاء العالم ولا سيما في المغرب لمواجهة الأزمة المرتبطة بالوباء. ويساهم بالتالي البنك الأوروبي للاستثمار في الدينامية الصناعية وتدريب الشباب، ويدعم في الوقت عينه المؤسسات المالية التقليدية من أجل تسهيل الحصول على التمويل. وبفضل الشراكة طويلة الأمد ورفيعة المستوى التي تجمعنا بالمغرب، يساهم البنك من خلال عمله الملموس والمتنوع في تحقيق نمو شامل ومستدام لصالح جميع المواطنين المغاربة. وعندما نقوم بذلك، نحن نستعد للمستقبل!»

آنا بارون

ممثلة البنك الأوروبي للاستثمار
في المغرب

«بدأ البنك الأوروبي للاستثمار، أي مصرف الاتحاد الأوروبي، أنشطته في المغرب في عام 1979. وعلى مر السنين، ساهم بفاعلية في الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب من خلال تعزيز أهداف الاتحاد الأوروبي في المملكة. وفي خلال أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) الصحية، قدمنا دعمًا استثنائيًا للمغرب في إطار خطة عمل «فريق أوروبا»، لا سيما لقطاع الصحة والشركات التي تفتقر إلى السيولة وأصحاب المشاريع بالغة الصغر والعاملين لحسابهم الخاص. بالإضافة إلى ذلك، يعزز البنك، بصفته مصرفًا أوروبيًا للمناخ، المشاريع التي تساهم بشكل فعَّال في التنمية المستدامة والقدرة التنافسية والابتكار، من خلال التمويل المبتكر لدعم ثورة الطاقة.»

شركة سيكوبا

الاقتصاد المغربي بإيجاز

تُعَد المملكة المغربية من البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، إذ يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نحو 7600 دولار (تعادل القوة الشرائية) ويبلغ إجمالي عدد السكان نحو 36.4 مليون نسمة. وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.2% في عام 2019، وأعاق هذا النمو القطاعُ الزراعي الذي يعتمد على هطول غير مستقر للأمطار وضعفُ النمو في قطاع الخدمات. وفي عام 2020، تقلّص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.6% وفقًا لبنك المغرب المركزي «بنك المغرب»، بسبب وباء فيروس كورونا والمحصول الزراعي السيئ الذي نجم عن جفاف حاد، ولكن من المتوقع أن يرتفع النمو مجددًا إلى 5.3% في عام 2021.

ويُعتبر المغرب البلد الأكثر استقرارًا في المنطقة ويتمتع أيضًا بأفضل بيئة أعمال بين بلدان شمال أفريقيا، ولكنه لا يزال عرضة للصدمات الخارجية. تتطلب التحديات الحالية والمستقبلية تعزيز القدرة على الإصلاح والتحديث من أجل تحقيق نمو قادر على الصمود وعلى توفير فرص عمل، بالإضافة إلى مواصلة الحد من التفاوتات الإقليمية والاجتماعية.

وتشكِّل قطاعات الخدمات والتعدين والصناعة والبناء والأشغال العامة والنقل والزراعة الجزء الأكبر من الاقتصاد المغربي. ويلعب على وجه الخصوص قطاعا السياحة والصناعات التصديرية ذات القيمة المضافة العالية، ولا سيما في حقليْ السيارات والطيران، دورًا يزداد أهمية في الاقتصاد. ومع ذلك، يواصل القطاع الزراعي توليد نحو 13% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 11% من القيمة المضافة، ويضم زهاء 40% من إجمالي اليد العاملة، أي أكثر من 4 ملايين شخص.

المغرب والبنك الأوروبي للاستثمار

بموجب تفويض الإقراض الخارجي من الاتحاد الأوروبي للفترة الممتدة بين عاميْ 2014 و2020، بلغ تمويل البنك الأوروبي للاستثمار في المغرب 365 مليون يورو في المتوسط سنويًا. وفي سياق الأزمة الصحية، يعكس مستوى التمويل القياسي في عام 2020 والذي بلغ 617 مليون يورو، التعبئة غير المسبوقة للبنك في إطار برنامج «فريق أوروبا».

ويترافق عدد من عمليات الإقراض من البنك الأوروبي للاستثمار مع خدمات استشارية لتحديد المشاريع وإعدادها وتنفيذها والمساعدة في تشغيلها وصيانتها.

ويلتزم البنك الأوروبي للاستثمار، بصفته مصرفًا أوروبيًا للمناخ، التزامًا كبيرًا بالعمل المناخي من خلال دعم الاستثمارات المبتكرة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، دعم البنك استراتيجية المغرب المتعلقة بالطاقة المتجددة وموَّل برامج كبرى لإنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وخصص بالتالي البنك الأوروبي للاستثمار 1.2 مليار يورو للعمل المناخي في المغرب منذ عام 2012 أي أكثر من 30 % من إجمالي تمويله في خلال هذه الفترة.

وبالإضافة إلى ذلك، تبقى القطاعات الاجتماعية من أولويات عمل البنك في المنطقة، بالتوافق مع محاور عمل الاتحاد الأوروبي والأولويات التنموية في المغرب. وتجسَّد ذلك في تمويل متواصل لقطاعيْ التعليم والصحة، وجرى تعزيز هذا العمل لمواجهة العواقب الصحية لوباء فيروس كورونا (كوفيد-19). في الواقع، خصص البنك الأوروبي للاستثمار في عام 2020 تمويلاً بقيمة 200 مليون يورو للمملكة المغربية بهدف دعم النظام الصحي من خلال شراء المعدات الطبية من أجل تعزيز البنية التحتية الصحية.

توقيعات البنك الأوروبي للاستثمار واستثماراته الإجمالية، 2014-2020
(بملايين اليورو)

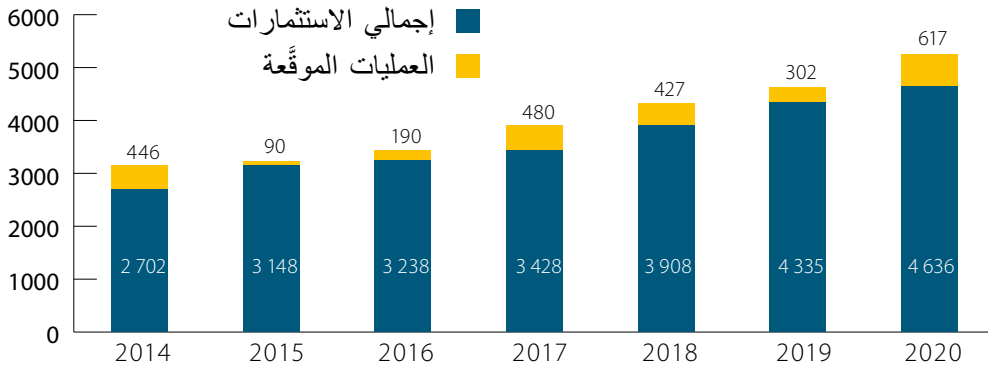

توزُّع توقيعات البنك الأوروبي للاستثمار بحسب القطاع، 2014-2020 (%)

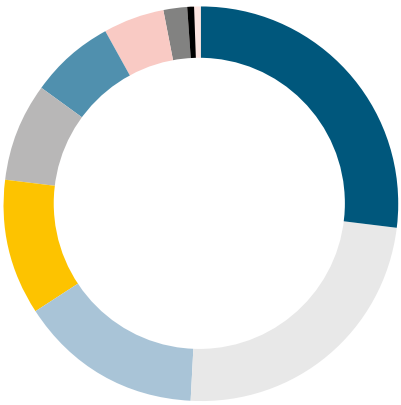

الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة	27
حصول الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات متوسطة الحجم على التمويل	24
النقل	15
البنى التحتية الاجتماعية	11
المياه والصرف الصحي	8
الطاقة	5
إنتاج الصناعات التحويلية	5
النقل المستدام بين المدن	2
الصناعة	1
رأس المال الاستثماري/الاستثمار في حقوق الملكية/التمويل بالغ الصغر	1

وفي الفترة الممتدة بين عاميْ 2014 و2020، خُصصت 27% من قروض البنك الأوروبي للاستثمار للمشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وساهمت نسبة 24% في تحسين إمكانية الحصول على التمويل واستفادت منها الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات متوسطة الحجم، وساهمت نسبة 15% في تحسين النقل، في حين خُصصت 11% من القروض للبنى التحتية الاجتماعية (قطاعيْ التعليم والصحة).

الجامعة الأورومتوسطية بفاس (UEMF): جهة فاعلة أكاديمية إقليمية أصبحت جهة رئيسية

ضمت مدينة فاس منذ عام 859 مقر جامعة القرويين، وهي من أقدم جامعات العالم التي ما زالت تعمل، وفقًا لليونسكو. ويحافظ الحرم الجديد الصديق للبيئة للجامعة الأورومتوسطية بفاس، الذي أُنشئ بمبادرة من الملك محمد السادس، على هذا الإرث. وبفضل المبنى الفائق الحداثة والأماكن المخصصة للأبحاث والمكاتب المجهزة بألواح شمسية لتوفير الطاقة، أصبحت الجامعة جهة فاعلة أكاديمية ممتازة وقطبًا رئيسيًا في المنطقة. وبالاستناد إلى الحوار بين الثقافات والتقارب بين ضفتيْ البحر الأبيض المتوسط والامتداد الطبيعي إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقدم الجامعة 37 برنامجًا تعليميًا ضمن ثلاثة أقطاب للتميُّز، هي: الهندسة وفن العمارة، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والبيولوجيا الطبية والتكنولوجيا الحيوية.

ويستفيد بالإجمال 1600 طالب من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من البرامج التعليمية الممتازة التي يقدمها 68 مدرسًا وباحثًا دائمًا، 46% منهم دوليون. ومن المرتقب توسيع الحرم الجامعي الذي يغطي مساحة 40 هكتارًا ليمتد على 100 هكتار ويستوعب ما يصل إلى 6000 طالب.

ودعم البنك الأوروبي للاستثمار المشروع بقرض قيمته 70 مليون يورو في إطار مبادرة المرونة الاقتصادية، بالإضافة إلى منحة بقيمة 13.5 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي في إطار آلية تسهيل الاستثمار في دول الجوار. وتساهم المنح الإضافية التي يقدِّمها الاتحاد الأوروبي في الحد من قيمة الرسوم الدراسية وفي تمويل المنح الطلابية.

ويساهم هذا المشروع في تدريب كبار الكوادر المبتكرين والمتمسكين بقيم التسامح والانفتاح والتميز بهدف تزويدهم بمهارات رفيعة المستوى تمكِّنهم من الانخراط في سوق العمل المحلية والدولية.

وفي عام 2020، تلقت المملكة في خلال أزمة كوفيد-19 منحة إضافية بقيمة 500 ألف يورو (5.4 مليون درهم)، موَّلها الاتحاد الأوروبي ونفذها البنك الأوروبي للاستثمار، خوَّلتها شراء معدات كمبيوتر (أجهزة كمبيوتر محمولة وأجهزة مودم تعمل بشبكة 4G ومكَّنتها من الاشتراك فيها) لضمان استمرارية التعليم عن بعد لأكثر من 400 طالب حاصل على منح دراسية. وسمحت هذه المنحة بتزويد الجامعة بطابعات ثلاثية الأبعاد لإنتاج أقنعة طبية واقية للمستشفى الجامعي في فاس.

قروض مقدمة إلى القطاع العام

تقليديًا، ركز جزء كبير من نشاط البنك الأوروبي للاستثمار في المغرب على تمويل البنى التحتية العامة. ومنذ عام 2008، بلغت نسبة المشاريع الممولة المتعلقة بالقطاع العام في المملكة 70%. تستهدف الاستثمارات مجالات متعددة، لا سيما العمل المناخي ودعم القطاعات الاجتماعية.

وفي الفترة الممتدة بين عاميْ 2014 و2020، قدَّم البنك قروضًا بلغت قيمتها الإجمالية 1.6 مليار يورو تقريبًا وخُصصت لتحسين البنى التحتية في البلاد من أجل وضع أسس التنمية الاقتصادية.

منذ عام 2014،
خُصِّص 1.6
مليار يورو لـ 38
مشروعًا تابعًا
للقطاع العام

ينطوي الدعم الذي يقدِّمه البنك الأوروبي للاستثمار للبنى التحتية الخاصة بالطاقة على جانبين: زيادة الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة في المملكة. وموَّل البنك بالتالي مشروع نور للطاقة الشمسية في ورزازات، وهو أحد أكبر محطات توليد الطاقة الشمسية في العالم، عن طريق قرض بقيمة 250 مليون يورو، أضيفت إليه مساهمات من مؤسسات دولية أخرى. بلغت السعة المركبة 580 ميغاوات، ومن المتوقع أن توفر هذه المحطة الكهرباء لأكثر من مليون شخص في المغرب. وستحد المحطة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 760 ألف طن سنويًا، أي ما يعادل 2.5 مليون طن من النفط المستورد. وتشكِّل هذه المحطة عنصرًا أساسيًا في الهدف الطموح الذي وضعه المغرب لعام 2030 ويقوم على زيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 52% من السعة المركبة.

نقل عام آمن ونظيف

ربط أول ترام في المملكة بين مدينتيْ الرباط وسلا وحقق نجاحًا سريعًا بفضل الراحة التي يؤمِّنها وسرعته وأسعاره الميسورة. تبلغ نسبة رضا المستخدمين 90%، ويحظى بالتالي بشعبية واسعة، لا سيما في صفوف الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة والطلاب.

ويشمل برنامج التوسيع بناء 29 كم من المسارات الإضافية. دعم البنك الأوروبي للاستثمار المشروع بقرض قيمته 40 مليون يورو يغطي أعمال توسيع الخط 2 من الشبكة، ليمتد على طول 7 كيلومترات تقريبًا ويربط 12 محطة، من بينها 4 محطات في الرباط و8 في سلا. ويشمل أيضًا التمويل المشترك شراء عربات السكك الحديدية الضرورية لتشغيل الشبكة مستقبلاً، أي 11 قطارًا بتكوين مزدوج.

وسيؤدي هذا التوسيع إلى زيادة حركة الركاب على الخط بنسبة 35% وسيساعد إذن على الحد من حركة المرور على الطرقات بنحو 10000 سيارة يوميًا، وسيخفض بالتالي 4500 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا. وبفضل ضمان التنقل الفعَّال، سيعزِّز هذا المشروع نوعية الحياة، وإمكانية الوصول إلى المدينتين، والحد المستدام من انبعاثات غازات الدفيئة، بالتماشي مع التزام البنك الأوروبي للاستثمار بصفته مصرفًا أوروبيًا للمناخ.

وسيستفيد سكان المدينتين من تحسين سلامة النقل ونوعية الحياة، وسيساعد ذلك في جعل الرباط - سلا مدينة منخفضة انبعاثات غازات الدفيئة، وفقًا لالتزامات المغرب بموجب اتفاق باريس للمناخ.

أحدث معدات الرعاية والبنى التحتية الصحية

منذ عام 2006، دعم البنك الأوروبي للاستثمار بشكل فعَّال قطاع الصحة المغربي، فساهم عن طريق قرض بقيمة 70 مليون يورو ومنحة قدرها 13 مليون يورو، بتمويل برنامج شامل لإعادة بناء المستشفيات وتأهيلها وتجهيزها، بفضل استثمارات غطّت 16 مستشفى، في إطار مبادرة إصلاح المستشفيات التي أطلقتها وزارة الصحة. ويهدف البرنامج إلى تحسين نوعية المباني والتجهيزات وبالتالي المساهمة في تحديث الخدمات الصحية التي تقدِّمها المستشفيات في جميع أنحاء المغرب. وترافق المشروع مع سلسلة من طرق وأدوات التخطيط والتنفيذ الجديدة، وجرى تطوير بعضها بمشاركة المفوضية الأوروبية.

ويُعد مستشفى الأمير مولاي عبد الله في سلا، وهو من المستشفيات الـ 16 المذكورة أعلاه، مثلًا ملموسًا يُظهر أثر التمويل طويل الأجل من البنك الأوروبي للاستثمار على قطاع الصحة وحياة السكان. زاد المستشفى الجديد طاقته الاستيعابية من 159 إلى 250 سريرًا في مدينة سلا وحسَّن بدرجة كبيرة نوعية الخدمات الصحية التي تقدِّمها المستشفيات في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، عُيِّن المستشفى كمركز إحالة إقليمي لرعاية المرضى المصابين، في ذروة أزمة كوفيد-19.

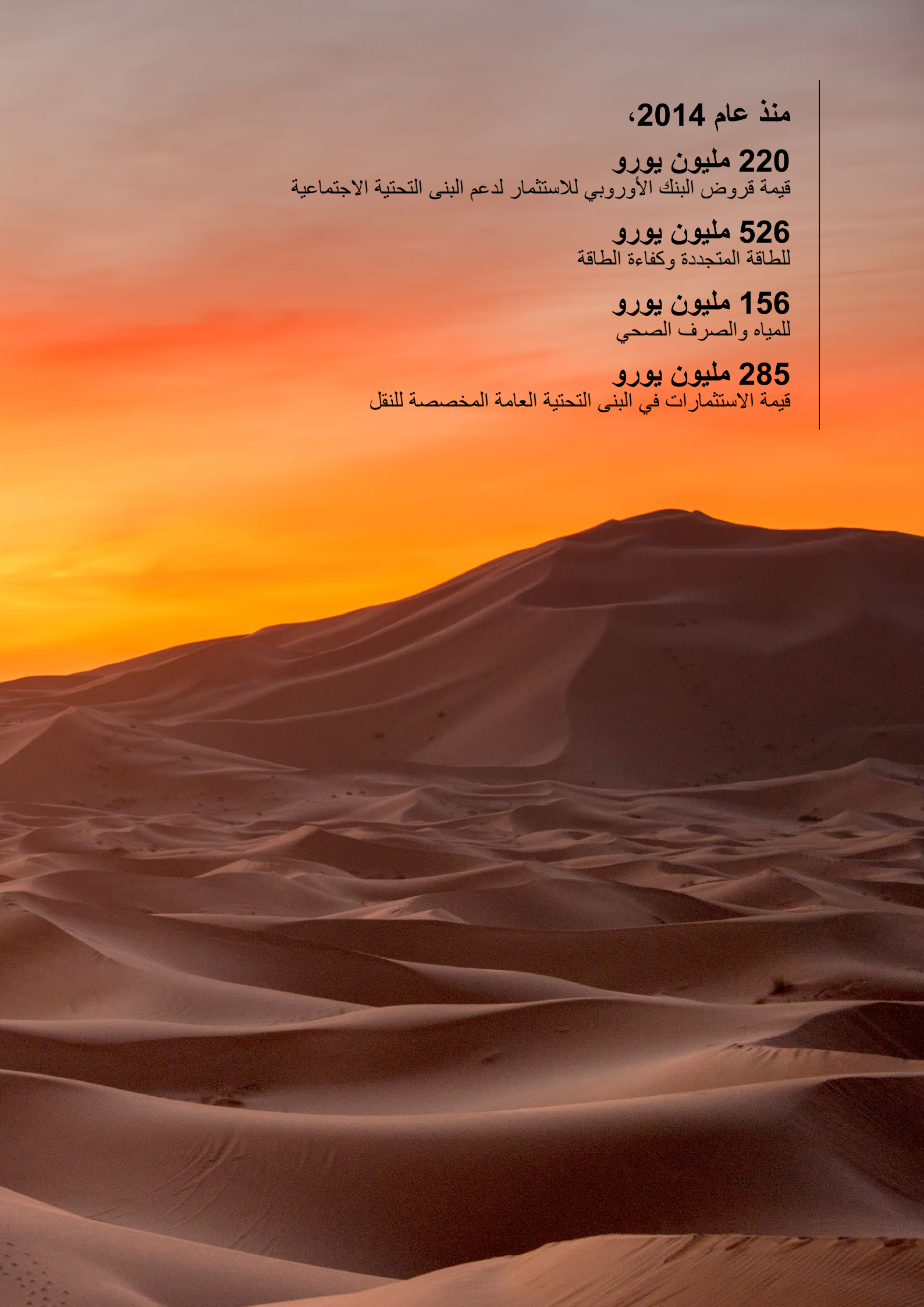

منذ عام 2014،

220 مليون يورو
قيمة قروض البنك الأوروبي للاستثمار لدعم البنى التحتية الاجتماعية

526 مليون يورو
للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة

156 مليون يورو
للمياه والصرف الصحي

285 مليون يورو
قيمة الاستثمارات في البنى التحتية العامة المخصصة للنقل

منذ عام 2014،

خُصِّص أكثر من **86 مليون يورو** من المساعدات الفنية والمنح الاستثمارية لدعم الطاقة المتجددة وقطاع التعليم.

ويستفيد أيضًا المغرب من المحافظ الإقليمية لدعم قطاع النقل والشراكات بين القطاعين العام والخاص والقدرة التنافسية.

تقديم الدعم للقطاع الخاص

سيلعب القطاع الخاص دورًا أساسيًا في نجاح نموذج النمو في المغرب. تواجه الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم، التي تمثل نحو 90% من النسيج الاقتصادي، صعوبات في الحصول على التمويل. تشمل الأهداف الرئيسية للبنك الأوروبي للاستثمار في المغرب تنمية القطاع الخاص وتوفير فرص العمل، لا سيما من خلال المشاريع الاستثمارية وتحسين سيولة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم والمؤسسات متوسطة الحجم.

ويقدم البنك الأوروبي للاستثمار خطوط ائتمان للمصارف المحلية من أجل تسهيل توفير التمويل طويل الأجل للشركات المغربية الصغيرة ومتوسطة الحجم بشروط ميسرة. في عام 2020، منح البنك قرضًا بقيمة 200 مليون يورو لـ«مجموعة القرض الفلاحي للمغرب» لدعم الشركات في قطاعي الاقتصاد الحيوي والزراعة، في دعم لاستراتيجية المغرب الزراعية الجديدة «الجيل الأخضر 2020-2030».

وبالإضافة إلى ذلك، يمنح البنك الأوروبي للاستثمار قروض الاستثمار المباشر للشركات المغربية، وللمجموعات الأوروبية والدولية التي تطوِّر المشاريع في الأراضي المغربية أيضًا. في عام 2020 مثلًا، حصلت شركة AGC، التي تنتج الزجاج المقوَّى والمصفح للسيارات في القنيطرة، على تمويل إضافي طويل الأجل بقيمة 54 مليون يورو.

وتعزز في نهاية المطاف قروض البنك الأوروبي للاستثمار في قطاع التمويل بالغ الصغر الحصول على الائتمان التقليدي وتدعم الشمول المالي وتحدّ من مخاطر الإقصاء الاجتماعي لأصحاب المشاريع بالغة الصغر والعاملين لحسابهم الخاص. في عام 2020، صمَّم البنك عمليتين تكميليتين: قرض بقيمة 10 ملايين يورو بالتعاون مع «جيدة»، وهي مؤسسة تمويل لقطاع التمويل بالغ الصغر المغربي، بالإضافة إلى قرض بقيمة 3 ملايين يورو مخصص مباشرة لمؤسسة الأمانة بهدف دعم الأنشطة المدرة للدخل.

ويعمل البنك مع الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة (صندوق الضمان المركزي سابقًا) لتعزيز نظام ضمان الدولة من أجل زيادة عرض ضمانات الائتمان العامة وبالتالي تشجيع المصارف على تقديم قروض إضافية للمؤسسات بالغة الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم.

خدمات مالية مستدامة ومسؤولة

تُعد مؤسسة «جيدة» ثاني أكبر مانح لقطاع التمويل بالغ الصغر في المغرب. سيمول قرض البنك الأوروبي للاستثمار الذي تبلغ قيمته 10 ملايين يورو (نحو 108 ملايين درهم) حصريًا القروض بالغة الصغر التي تقل قيمتها عن 25 ألف يورو (نحو 270 ألف درهم) للعاملين لحسابهم الخاص وأصحاب المشاريع الفردية وأصحاب المشاريع بالغة الصغر من أجل تعزيز الأنشطة المدرة للدخل. وفي عام 2020، وقع البنك أيضًا قرضًا بقيمة 3 ملايين يورو مع مؤسسة «الأمانة» التي ستفيد مباشرة 11560 من أصحاب المشاريع بالغة الصغر، علمًا أن 45% من هؤلاء هم من النساء و48% من هذه المشاريع مقامة في المناطق الريفية.

تعهَّد البنك الأوروبي للاستثمار بـ **417 مليون** يورو في عام 2020، وحشد بالتالي منذ عام 2014 أكثر من **960 مليار يورو** لمشاريع القطاع الخاص.

قطاع دواجن مستقل وتنافسي

تُعد شركة زالار القابضة (Zalar Holding) الشركة الرائدة في قطاع الدواجن المغربي وهي حاضرة في مختلف مراحل سلسلة القيمة في القطاع. يعزز قرض البنك الأوروبي للاستثمار وقيمته 25 مليون يورو التكامل الرأسي للمجموعة، من خلال تمويل توسيع مرافق تخزين الحبوب في إطار النشاط التجاري، فضلًا عن تحديث بعض المزارع الواقعة في مناطق الاستهلاك الرئيسية الأربع في المغرب. سيخلِّف هذا المشروع أثرًا اقتصاديًا واجتماعيًا هامًا، لا سيما مع توفير 1662 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

تعزيز نظام ضمان الدولة

لعبت «الشركة الوطنية للضمان ولتمويل المقاولة» (صندوق الضمان المركزي سابقًا) منذ تأسيسها دورًا هامًا في تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة جدًا ومتوسطة الحجم على الائتمان. وفي سياق أزمة كوفيد-19 الصحية، قدَّم البنك الأوروبي للاستثمار تمويلًا استثنائيًا بقيمة 150 مليون يورو لتوسيع نطاق ضمانات الائتمان في هذا السياق وبالتالي المساهمة في دعم الشركات، لا سيما من خلال منتجيْ «ضمان أكسجين» و«ضمان إقلاع».

دعم النسيج الصناعي ونظام قطاع السيارات المتكامل والعمالة

يهدف مصنع زجاج السيارات الجديد التابع لشركة «AGC Automotive Induver Morocco» في القنيطرة إلى دخول سوق شمال أفريقيا، وتقديم خدمات أفضل في أسواق جنوب أوروبا، وتعزيز مكانة مجموعة AGC على المستوى الأوروبي. سيُستخدم قرض البنك الأوروبي للاستثمار وقيمته 56 مليون يورو لبناء المصنع الذي سينتج نُظمًا كاملة من الزجاج الأمامي والنوافذ الجانبية والنوافذ الخلفية للسيارات والمركبات الخفيفة. وستبلغ السعة الأولية 600 ألف نظام سنويًا، قبل أن تزداد تدريجيًا إلى 1.1 مليون تقريبًا، ومن المتوقع أن يوظف المصنع 625 عاملًا بحلول عام 2022. وجرى التوقيع على تمويل إضافي بقيمة 54 مليون يورو في عام 2020، وغطى بالتالي نحو 90% من تكلفة المشروع، في سياق توترات شديدة للغاية أثرت في سلسلة قيمة السيارات بأكملها.

دعم أصحاب المشاريع بالغة الصغر لتعزيز الإنصاف والاندماج الاجتماعي

يدعم البنك الأوروبي للاستثمار مديري الصناديق مثل مؤسسة «جيدة»، ومؤسسات التمويل بالغ الصغر مثل مؤسسة «الأمانة» من أجل الحفاظ على العمالة وتحسين الإدماج والإنصاف الاجتماعيْن، لا سيما بالنسبة للشباب والنساء. ويساعد هذا الدعم في الحفاظ على العمالة في المؤسسات بالغة الصغر التي تضررت بشدة من الأزمة، والحدِّ من مخاطر الإقصاء الاجتماعي للأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول بسهولة على الائتمان التقليدي من خلال مساعدة الجهات الفاعلة الصغيرة في السوق على التمويل الذاتي.

ويدعم البنك الأوروبي للاستثمار مؤسسة «جيدة» التي تُعد ثاني أكبر مانح لقطاع التمويل بالغ الصغر في المغرب، بقرض تبلغ قيمته 10 ملايين يورو (نحو 108 ملايين درهم) لتمويل القروض بالغة الصغر التي تقل قيمتها عن 25 ألف يورو (نحو 270 ألف درهم) للعاملين لحسابهم الخاص وأصحاب المشاريع الفردية وأصحاب المشاريع الصغرى من أجل تعزيز الأنشطة المدرة للدخل. ويدعم أيضًا البنك الأوروبي للاستثمار مؤسسات التمويل بالغ الصغر، على غرار مؤسسة «الأمانة»، عن طريق تمويل بقيمة 3 ملايين يورو (أي 33 مليون درهم) سيفيد مباشرة أكثر من 11000 من أصحاب المشاريع الصغرى، علمًا أن 45% من هؤلاء هم من النساء و48% من هذه المشاريع تقام في المناطق الريفية.

الإطار السياسي: أولويات الاتحاد الأوروبي والمغرب

شراكة استراتيجية

ترعى سياسة الجوار الأوروبية العلاقات بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي وتهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وتوفير فرص العمل للشباب كتدابير رئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتكثيف التعاون في مجالات التنقل والهجرة وأمن الطاقة والعمل المناخي.

وكشف البيان المشترك الصادر عن الاجتماع الرابع عشر لمجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في 27 حزيران/يونيو 2019 عن نية إقامة «شراكة أوروبية مغربية من أجل الازدهار المشترك» وحدد المجالات الرئيسية لتوجيه الأولويات مستقبلاً، وتشمل:

- التنمية الاقتصادية والبشرية الشاملة والمنصفة
- الابتكار وتبادل المعرفة
- حماية البيئة والتنمية المستدامة
- العدالة
- الأمن
- الحوار بين الثقافات
- التنقل والهجرة
- حقوق الإنسان والحكم الرشيد

تتعلق أولوية الشراكة المرتبطة ارتباطًا مباشرًا بأنشطة البنك الأوروبي للاستثمار بالتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، وتغطي مجموعة متنوعة من المواضيع تشمل:

- استئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى اتِّفاق التجارة الحرَّة الشاملة والعميقة
- تعزيز الترابط بين البنى التحتية المادية والرقمية
- تكامل سلاسل القيمة، من خلال تعزيز التكامل الصناعي وتنفيذ استثمارات بنَّاءة وشاملة
- تعزيز القدرة التنافسية وريادة الأعمال والابتكار
- الاقتصاد الأخضر الداعم لتحول الاقتصاد المغربي
- التنسيق على الصعيد المالي، عن طريق استئناف الحوار الاقتصادي المنتظم
- الحد من التفاوتات الاجتماعية والإقليمية
- التعاون الأقاليمي بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

محطة الطاقة الريحية الأولى في طنجة

العمل المناخي

يشارك البنك الأوروبي للاستثمار بفعالية في العمل المناخي، بصفته المصرف الأوروبي للمناخ ووفقًا للبعد الخارجي للاتفاق الأخضر الأوروبي. تنص خريطة طريق مصرف المناخ، التي اعتمدتها بالإجماع الدول السبع والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام 2019، على ما يلي:

- تخصيص أكثر من 50% من التمويل السنوي للاستثمار الأخضر بحلول عام 2025
- استثمارات بقيمة 1000 مليار يورو في العمل المناخي والاستدامة البيئية بين عاميْ 2021 و2030
- اعتبارًا من نهاية عام 2020، مواءمة جميع أنشطة مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار التمويلية مع أهداف اتفاق باريس
- زيادة الخدمات الاستشارية والتمويل الأخضر لدعم التقنيات المبتكرة المنخفضة الكربون
- دعم أسواق رأس المال الخضراء والتكيف مع آثار تغير المناخ والمشاريع التي تعزز الانتقال العادل

ويدعم البنك في المغرب إنتاج الطاقة المتجددة وتطوير النقل الحضري المستدام والتحول الأخضر في البلاد.

صرف 1.19 مليار يورو منذ عام 2012 للمساهمة في الحد من تغير المناخ والتكيف مع آثاره

أوَّل محطة للطاقة الشمسية الهجينة في المغرب

أطلقت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة محطة ميدلت في إطار خطة «نور»، وهي أول محطة تستخدم مزيجًا من الطاقة يجمع بين تكنولوجيا الطاقة الشمسية الديناميكية الحرارية المركزة والخلايا الكهروضوئية. يتضمن المشروع محطتين للطاقة الشمسية بسعة مركبة تبلغ 500 ميغاوات لكل منهما. وسيموِّل قرض البنك الأوروبي للاستثمار الموقَّع في عام 2018 والبالغة قيمته 387 مليون يورو عملية بنائها وتشغيلها، من أجل توفير طاقة موثوقة ونظيفة ومستدامة. وسيحسِّن الحل الهجين الذي يجمع بين الديناميكية الحرارية المركزة والخلايا الكهروضوئية معايير تشغيل المحطة، إذ يسمح بتخزين الكهرباء بعد غروب الشمس ويوفِّر في الوقت عينه حلًا منخفض التكلفة لتوليد الطاقة في النهار. من المتوقع أن تبدأ المرحلة الأولى بالتشغيل في عام 2022.

تمويل الطاقة الكهروضوئية في الأقاليم

يهدف مشروع «نور أطلس» إلى بناء سبع محطات لتوليد الطاقة الشمسية الكهروضوئية في شرق المملكة المغربية وجنوبها، تبلغ سعتها المركبة الإجمالية 240 ميغاواط. ستضمن العملية استقرار الشبكات باستخدام الطاقة الشمسية في المناطق النائية في المغرب. وسيساهم بالتالي قرض البنك الأوروبي للاستثمار البالغة قيمته 129 مليون يورو في تحسين نوعية حياة المجتمعات الريفية وتوفير فرص عمل في قطاع متنامٍ.

عن البنك الأوروبي للاستثمار

يعَد البنك الأوروبي للاستثمار مؤسسة تمويل الاتحاد الأوروبي. في عام 2020، خصصت مجموعة البنك الأوروبي للاستثمار قرابة 80 مليار يورو للاستثمارات في داخل أوروبا وخارجها. ويُعتبر البنك الأوروبي للاستثمار الجهة المانحة متعددة الأطراف الرئيسية في العالم، لا سيما في مجال تمويل العمل المناخي.

البنك الأوروبي للاستثمار
98 -100, boulevard Konrad Adenauer
L-2950 Luxembourg
+352 437 91
www.eib.org

twitter.com/EIB
facebook.com/EuropeanInvestmentBank
youtube.com/EIBtheEUbank

آنا بارون
ممثلة البنك الأوروبي للاستثمار في المغرب
مركز الأعمال الرياض، الجناح الجنوبي، مبنى S3
شارع التين
10100حي الرياض الرباط
المغرب
+212 537565460
+212 537565393
rabat@eib.org

آن سيسيل أوجيان
جهة الاتصال الصحافية
+352 4379 83330
a.auguin@eib.org

دريس شارييه راشيدي
العلاقات مع وسائل الإعلام
+212 537 56 54 60/65
d.charrierrachidi@ext.eib.org

مطبوع على ورق من نوع FSC®

يستخدم البنك الأوروبي للاستثمار (EIB) ورقًا معتَمدًا من مجلس رعاية الغابات (FSC)، لأنها من صنع أشخاص يهتمون بالأشجار. يعزز مجلس رعاية الغابات (FSC) الإدارة السليمة بيئيًا والمفيدة اجتماعيًا والمجدية اقتصاديًا للغابات في جميع أنحاء العالم. نعلم جميعًا أن القراءة مفيدة لك ولكوكب الأرض أيضًا، ما دمت تقرأ على الورق المناسب.

© البنك الأوروبي للاستثمار، 2022 AR تصوير: البنك الأوروبي للاستثمار، shutterstock و GettyImages